



مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

التقرير السنوي

2021



مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

المحتوى

1 • كلمة رئيس مجلس الإدارة

2 • تاريخ المصرف

3 • مجلس الإدارة ولجنة المراقبة وهيئة الرقابة الشرعية

4 • الإدارة العامة

5 • الهيكل التنظيمي للمصرف

6 • أهم المؤشرات المالية

7 • تقرير مجلس الإدارة

8 • تقرير المراجعين الخارجيين

9 • تقرير هيئة الرقابة الشرعية

10 • إستراتيجيتنا



1

كلمة رئيس مجلس
الإدارة

السيدات والسادة:

- أعضاء الجمعية العمومية
- مندوب مصرف ليبيا المركزي
- مندوب سوق المال الليبي
- مراجعي الحسابات

يسرني أصالة عن نفسي وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الاعتيادية للنظر في بنود جدول الأعمال، والمتعلق بنشاط المصرف ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م. بعد أن تم مناقشته في الاجتماع التقابلي بإدارة الرقابة على المصارف بمصرف ليبيا المركزي، والموافقة على دعوة الجمعية العمومية للمصرف للانعقاد للمصادقة على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م. وكلي أمل أن يسلم تقرير مجلس الإدارة الضوء على نشاط مصرفكم الذي أنهى عامه الثالث والعشرون، ودخل عامه الرابع والعشرين بتوفيق من الله.

لقد قام المصرف بتنفيذ جميع القرارات والتوجيهات التي أصدرتها جمعيتكم الموقرة في اجتماعاتها السابقة.

أولاً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:

- مجلس الادارة.

- الإدارة التنفيذية:

المدير العام - مستشار المدير العام - إدارة الموارد البشرية - إدارة الشؤون الإدارية - الإدارة المالية - إدارة الائتمان - إدارة المخاطر - إدارة المراجعة الداخلية - إدارة العمليات المصرفية - وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال - إدارة تقنية المعلومات - إدارة الشؤون القانونية - إدارة الشركات - إدارة (التجزئة) - إدارة التسويق والتواصل - إدارة المشاريع - إدارة الجودة والتطوير المستمر - مشروع الدفع الإلكتروني - قطاع الأعمال - مشروع التحول الرقمي (ريقولف) - إدارة التدقيق الشرعي.

ثانياً: مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال هذه السنة (4) اجتماعات أصدر فيها بعض القرارات لتنظيم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف.

قرار مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2021، بالموافقة على الحصول على القرض الحسن الممنوح من مصرف ليبيا المركزي بقيمة 50,700,000 د.ل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في قرار مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2021.

01

قرار مجلس الإدارة رقم (2) لسنة 2021، بشأن الموافقة على شراء العقار الكائن بطرابلس محلة شهداء أبو مليانة، بملف تصديق رقم (31606/ت).

02

الموافقة على الحصول على الدفعة الثانية من القرض الحسن الممنوح من مصرف ليبيا المركزي بقيمة 82,700,000 د.ل، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (46) لسنة 2021م.

03

قرار مجلس الإدارة بشأن تعيين السيد «نعمان البوري» رئيساً لمجلس الإدارة، وتعيين السيد عز الدين بن حميدة نائباً لرئيس المجلس.

04

قرار مجلس الإدارة بشأن إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل مؤقت لحين استكمال تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

05

قرار مجلس الإدارة بشأن إعادة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية.

06

قرار مجلس الإدارة بالموافقة على شراء العقار الكائن خلف مبنى المصرف بمنطقة قرجي في طرابلس، لغرض توسعة المقر الرئيسي للمصرف.

07

قرار مجلس الإدارة بشأن تعيين مدير لإدارة التدقيق الشرعي.

08

قرار مجلس الإدارة بشأن استكمال تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

09

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات في 31 ديسمبر 2021م. ما قيمته 64,775,041 د.ل، مقارنة بمبلغ 50,181,179 د.ل في 31 ديسمبر 2020م. كما بلغ إجمالي المصروفات في 31 ديسمبر 2021م. 38,215,171 د.ل مقارنة بمبلغ 29,070,525 د.ل في 31 ديسمبر 2020م. وبلغت الأرباح في 31 ديسمبر 2021م. بعد خصم الضرائب 20,141,246 د.ل مقارنة بمبلغ 15,830,654 د.ل في 31 ديسمبر 2020م.

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العمومية،

إن سياسة المصرف تتمثل في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوي من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على العائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، وتقدر المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط التي تضمنتها مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

وختاماً، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً موجزاً لأهم الإجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2021م. ولا يسعني إلا أن أشيد بروح التعاون المستمر والفعال بين المصرف والمتعاملين معه من شركات ومؤسسات وأفراد، ونؤكد حرصنا الدائم على الاستمرار في تطوير هذه العلاقة بما يكفل تقديم أفضل الخدمات في القواعد والأعراف المصرفية، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أثنى عالياً على المجهودات التي تبذلها الإدارة التنفيذية والعاملين بإدارات المصرف وفروعه والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النتائج، متمنين التوفيق لأتيب في مسيرته ليكون مصرفاً رائداً على مستوى المصارف العاملة في ليبيا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نعمان البوري

رئيس مجلس الإدارة



2

تاريخ المصرف

2012

تعيين مجلس إدارة ومدير عام للمصرف والتعاقد مع الشركة الاستشارية E&Y لوضع إستراتيجية جديدة.

2007

تحول المصرف إلى شركة مساهمة ليبية بإدارة جديدة وتحت اسم «مصرف السراي للتجارة والاستثمار» ورفع رأس ماله إلى 33 مليون د.ل.

1997

تأسيس مصرف السراي للتجارة والاستثمار كمؤسسة مصرفية ليبية تحت اسم «مصرف طرابلس الأهلي».

2016

المصرف يحقق ربحاً بلغ 11.7 مليون د.ل.

2014

المصرف يساهم بنسبة (10%) في شركة تداول للتقنية كشريك إستراتيجي للحلول المالية الإلكترونية.

2013

إطلاق المشاريع الإستراتيجية مثل مشروع المنظومة المصرفية، ومشروع الهوية المؤسسية الجديدة، وتطوير بيئة الأعمال ومستوى الخدمات المقدمة في الفروع.

2019

رفع رأس مال المصرف إلى 100 مليون د.ل. افتتاح المقر الرئيسي للمنطقة الشرقية

2018

افتتاح مبنى الإدارة العامة بقرجي وفرع ميزران الجديد. موافقة الجمعية العمومية على رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار ليبي.

2017

أتيب يفتتح فرعين جديدين في طرابلس وبنغازي.

2020

المصرف يبدأ التحول إلى منظومة مصرفية حديثة



3

مجلس الإدارة
ولجنة المراقبة
وهيئة الرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة	نعمان البوري
نائب رئيس مجلس الإدارة	عز الدين بن حميدة
عضوًا	هشام حسني بي
عضوًا	حسين الشريدي
عضوًا	سامي بن عرسة
عضوًا	منذر الشحومي

أعضاء لجنة المراقبة:

رئيس لجنة المراقبة	لطفي حدادة
عضوًا	عبد الرزاق الفرجاني
عضوًا	نادية جعودة
عضوًا احتياطيًا	أسيم المنتصر
عضوًا احتياطيًا	حسين عبد الغني

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

رئيس هيئة الرقابة الشرعية	جمعة الزريقي
عضوًا	عادل الصغير
عضوًا	طاهر الشاوش



4

الإدارة العامة

الإدارة العامة:

المدير العام	فاروق العبيدي
مديرة مكتب المدير العام	سمية الرعوبي
مستشار المدير العام	يوسف الشين
مدير قطاع الأعمال	أسامة نصراوي
مدير الإدارة المالية	عبد السلام ميلاد
مدير إدارة الامتثال - المكلف	عبد المنعم اشتيوي
مدير إدارة الائتمان	المهدي عمار
مدير إدارة التجزئة	عبد الله أبو راس
مدير إدارة التدقيق الشرعي	مصعب الرباحي
مدير إدارة التسويق والتواصل	مهند المنقوش
مدير إدارة الجودة والتطوير المستمر	هشام والي
مدير إدارة الشركات	عباس بوراس
مدير إدارة الشؤون الإدارية	فاتح عريبي
مديرة إدارة الشؤون القانونية - المكلفة	ندى عصمان
مدير إدارة الصيرفة الإسلامية - المكلف	المهدي عمار
مدير إدارة العمليات المصرفية	المهدي سعيدي
مدير إدارة المخاطر - المكلف	المهدي عمار
مديرة إدارة المراجعة الداخلية - المكلفة	عُلا القرقي
مديرة إدارة المشاريع	دنيا عجاج
مديرة إدارة الموارد البشرية	رفقة الكوت
مدير إدارة تقنية المعلومات	سامي الحساني
مدير مشروع التحول الرقمي (ريثولف)	عبد المهيم بن معتوق
مدير مشروع الدفع الإلكتروني	أحمد صنوك



5

الهيكل التنظيمي
للمصرف



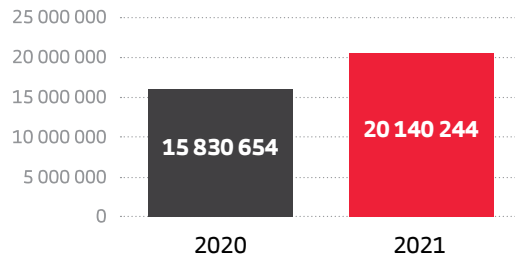


6

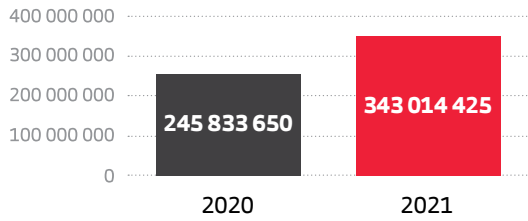
أهم المؤشرات المالية

2017	2018	2019	2020	2021	حجم نشاط المصرف
306 351 958	445 067 993	419 896 761	982 195 592	630 072 017	إجمالي الودائع
3 624 719	4 954 418	22 935 311	16 665 745	26 929 432	إجمالي القروض بالصافي
340 673 875	485 828 981	655 268 775	1 232 679 070	978 928 299	إجمالي الأصول
32 873 602	39 018 105	230 002 996	245 833 650	343 014 425	إجمالي حقوق الملكية
مكونات بيان الدخل					
12 274 016	27 788 003	47 387 558	50 181 179	64 775 041	إجمالي الإيرادات
11 177 293	20 079 576	28 909 665	29 070 525	38 215 171	إجمالي مصاريف النشاط
1 448 315	1 742 883	5 369 018	4 649 828	5 841 857	إجمالي المخصصات
1 096 723	6 144 503	14 037 871	15 830 654	20 140 244	إجمالي الأرباح بعد الضرائب
مؤشرات حقوق الملكية					
0,3%	1,5%	2,5%	1,7%	1,8%	نسبة الأرباح من إجمالي الأصول
3,4%	17,2%	10,4%	6,7%	8,1%	نسبة الأرباح من إجمالي حقوق الملكية

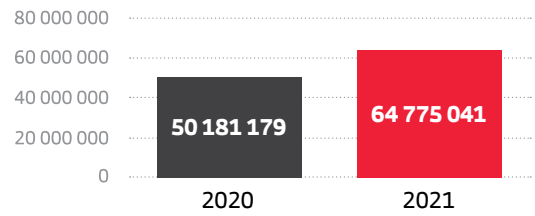
إجمالي الأرباح بعد الضرائب



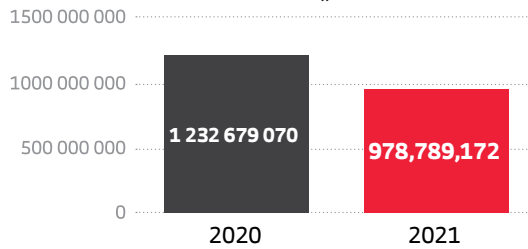
إجمالي حقوق الملكية



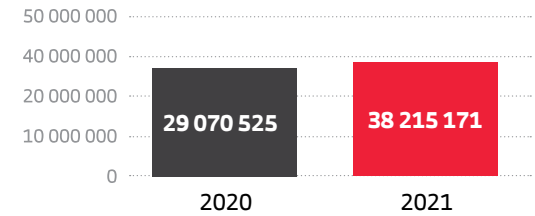
إجمالي الإيرادات



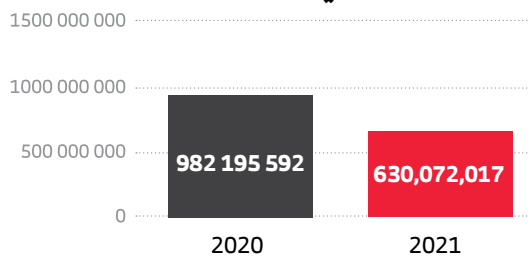
إجمالي الأصول



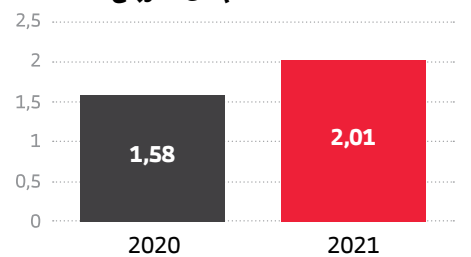
إجمالي مصاريف النشاط



إجمالي الودائع



حصة السهم من الأرباح





7

تقرير مجلس الإدارة

السيدات والسادة:

- أعضاء الجمعية العمومية
- مندوب مصرف ليبيا المركزي
- مندوب سوق المال الليبي
- مراجعي الحسابات

بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، يتشرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالترحيب بكم وعرض التقرير السنوي الرابع والعشرين مسلطاً الضوء على نشاط المصرف ومركزه المالي خلال السنة الماضية 2021م. وفقاً لما جاء بالحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م. وتوضح أهم المؤشرات المتعلقة بالوضع المالي للمصرف والتي رأينا ضرورة الإشارة إليها نتيجة لقيام المصرف بأداء الأعمال المناطة به داخل القطاع المصرفي.

أولاً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:

- مجلس الإدارة.
- الإدارة التنفيذية:
- المدير العام - مستشار المدير العام - إدارة الموارد البشرية - إدارة الشؤون الإدارية - الإدارة المالية
- إدارة الائتمان - إدارة المخاطر - إدارة المراجعة الداخلية - إدارة العمليات المصرفية - وحدة الامتثال
- ومكافحة غسل الأموال - إدارة تقنية المعلومات - إدارة الشؤون القانونية - إدارة الشركات - إدارة الأفراد (التجزئة) - إدارة التسويق والتواصل - إدارة المشاريع - إدارة الجودة والتطوير المستمر - مشروع الدفع الإلكتروني - قطاع الأعمال - مشروع التحول الرقمي (ريفولف) - إدارة التدقيق الشرعي.

ثانياً: الميزانية العمومية

1 - الأصول:

بلغ إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2021م. 978,928,299 دينار مقارنةً بمبلغ 1,232,679,070 دينار في 31 ديسمبر 2020م. بفارق قدره 253,750,771 دينار. وتفاصيل هذا الرصيد على النحو التالي:

نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	628,726,156 دينار
أرصدة لدى مصارف محلية وأجنبية	213,486,002 دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	4,885,294 دينار
تمويلات إسلامية	22,183,266 دينار
استثمارات في شركات تابعة	16,790 دينار
استثمارات في شركات حليفة	796,667 دينار
ممتلكات ومعدات	44,248,270 دينار
مشاريع تحت التنفيذ	20,547,502 دينار
موجودات غير ملموسة	9,108,799 دينار
موجودات أخرى	34,929,553 دينار

• القروض والتسهيلات:

بلغ إجمالي القروض والتسهيلات في 31 ديسمبر 2021م. 4,885,294 دينار (صافي)، مقارنةً بمبلغ 3,536,455 دينار في 31 ديسمبر 2020م. بزيادة قدرها 1,348,839 دينار. كما بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية (بالصافي) في 31 ديسمبر 2021م. 22,183,266 دينار مقارنةً بـ 31 ديسمبر 2020م. حيث كانت 13,129,290 دينار بزيادة قدرها 9,053,976 دينار. وتتأبَع هذه التمويلات عبر الفروع والإدارات ذات العلاقة.

• الاستثمارات المالية:

بلغت مساهمات المصرف في بعض الشركات في 31 ديسمبر 2021م. مبلغ 813,457 دينار وهي على النحو التالي:

شركة الروابي	150,000 دينار
شركة تداول للتقنية	600,000 دينار
شركة السرايا للاستشارات والخدمات	16,790 دينار
شركة إلهام للتدريب	46,667 دينار
إجمالي المساهمة	813,457 دل.

• الأصول الثابتة:

بلغ رصيد الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2021م. مبلغاً وقدره 44,248,270 دينار مقارنةً بمبلغ 36,514,821 دينار في 31 ديسمبر 2020م. بزيادة قدرها 7,733,449 دينار تمثلت هذه الزيادة في اقتناء بعض الأصول (أثاث مكتبي - أجهزة ومعدات - حواسيب - آلات صراف آلي).

2 - الخصوم:

- **المطلوبات:** مجموع المطلوبات 635,913,874 دينار.
- **ودائع الزبائن:** بلغ رصيد هذا البند 581,276,946 دينار مقارنةً بمبلغ 925,673,939 دينار في 31 ديسمبر 2020م.
- **مخصصات أخرى:** 5,841,857 دينار مقارنةً بمبلغ 4,649,828 دينار في 31 ديسمبر 2020م.
- **مطلوبات أخرى:** 48,795,071 دينار مقارنةً بمبلغ 56,521,653 دينار في 31 ديسمبر 2020م.
- **مجموع المطلوبات:** 635,913,874 دينار مقارنةً بمبلغ 986,845,840 دينار في 31 ديسمبر 2020م.

• حقوق الملكية:

وتتمثل حقوق الملكية في البيان التالي:

- **رأس المال المدفوع:** 100,000,000 دينار.
- **علاوة إصدار:** 110,280,350 دينار.
- **احتياطي قانوني:** 5,485,792 دينار.
- **احتياطي تقييم أسعار الصرف:** 91,277,285 دينار.
- **أرباح مدورة:** 15,830,754 دينار.
- **أرباح العام:** 20,140,244 دينار.
- **مجموع حقوق الملكية:** 343,014,425 دينار.

• مجموع المطلوبات وحقوق الملكية:

بلغ إجمالي هذا البند في 31 ديسمبر 2021م. مبلغاً وقدره 978,928,299 دينار ليبي مقارنةً بمبلغ 1,232,679,070 دينار في 31 ديسمبر 2020م. كما بلغ مجموع حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2021م. 343,014,425 دينار مقابل 245,833,651 دينار في سنة 2020، كما بلغ مجموع الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة في 31 ديسمبر 2021م. 226,769.996 دينار مقابل 23,397,887 دينار في 31 ديسمبر 2020م.

• الاحتياطات:

بلغت الاحتياطات مبلغاً قدره 5,485,792 دينار.

• صافي أرباح العام:

بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية في 31 ديسمبر 2021م. 64,775,041 دينار مقارنةً بمبلغ 50,181,179 دينار في 31 ديسمبر 2020م. كما بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية في 31 ديسمبر 2021م. 38,266,340 دينار مقارنةً بمبلغ 29,070,525 دينار في 31 ديسمبر 2020م.

وبلغ صافي الدخل الشامل في 31 ديسمبر 2021م. بعد خصم الضرائب 20,140,244 دينار مقارنةً بمبلغ 15,830,654 دينار في 31 ديسمبر 2020م.

الحصة الأساسية والمنخفضة من الأرباح للسهم من ربح السنة: 2.014 دينار مقارنةً بـ 2020 حيث كانت 1.583 دينار.

مجموع حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2021م 343,014,425 دينار مقارنةً بـ 31 ديسمبر

2020م. حيث كانت 245,833,650 دينار.

مجموع المطلوبات وحقوق الملكية في 31 ديسمبر 2021م: 978,928,299 دينار مقارنةً بـ 31 ديسمبر 2020م. حيث كانت 1,232,679,070 دينار.

التزامات تعاقدية ومطلوبات محتملة في 31 ديسمبر 2021م: 226,769,996 دينار، مقارنةً بمبلغ 23,397,887 دينار، في 31 ديسمبر 2020م. وبيان هذا البند على النحو التالي:

- **خطابات ضمان:** 18,123,920 دينار مقارنةً بمبلغ 538,068 دينار في 31 ديسمبر 2020م.

- **اعتمادات مستندية:** 208,646,076 دينار مقارنةً بمبلغ 22,859,819 دينار في 31 ديسمبر 2020م.

> تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً

من هذه القوائم المالية <

• المخصصات:

1 - مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد هذا البند في 2021/12/31 11,782,980 دينار مقارنةً بـ 2020/12/31. حيث كان المخصص 11,782,980 دينار.

2 - مخصص بدل الإجازات:

بلغ رصيد هذا البند في 2021/12/31 مبلغاً قدره 1,427,733 دينار مقارنةً بمبلغ 1,163,879 دينار في 2020/12/31.

3 - مخصص مخاطر عامة:

بلغ رصيد هذا البند في 2021/12/31 مبلغاً قدره 4,414,125 دينار مقارنةً بـ 2020/12/31 حيث بلغت قيمة هذا المخصص 3,485,949 دينار، ووضِع هذا المبلغ على سبيل التحوط للتقليل من أي مخاطر طارئة قد تحدث مثل التسوية الضمانية النهائية مع صندوق الضمان الاجتماعي، والضرائب وغيرها.

كما نود استعراض أبرز النتائج التي حققناها وماذا فعلنا في السنة المالية 2021 ميلادية، على النحو التالي:

1 - المنظومة المصرفية:

أ. ترقية تطبيق "أتيب كونيك" إلى نسخة محدثة ملائمة لمنظومة (T24).
ب. ترقية المنظومة المصرفية (T24) وربطها بمنظومات (AML-KYC) و (AML Profiling) و (ECC).

2 - مركز اتصالات أتيب:

تحديث منظومة مركز الاتصالات بمنظومة (Vocalcom).

3 - أجهزة الصراف الآلي:

إطلاق شبكة أجهزة الصراف الآلي (ATM) في جميع فروع أتيب.

4 - منتجات جديدة:

أ. إطلاق تطبيق المحفظة الإلكترونية (أتيب Pay).

ب. إطلاق بطاقة الخصم المباشر "دايركت".

5 - ماستر كارد:

تفعيل منظومة إصدار وإدارة البطاقات المزودة من ماستر كارد (PTS)

6 - استبيانات رضا الزبائن والموظفين:

إجراء استبيانين لمدة شهرين باستخدام أجهزة لوحية لقياس رضا الزبائن والموظفين على العلامة التجارية والخدمات باستخدام منصة إثنوس (Ethnos) وهي منصة إلكترونية لمعالجة الاستبيانات الإحصائية.

7 - فرع مصراتة:

المباشرة بالأعمال النهائية الخاصة بفرع مصراتة وتشمل التوظيف والتدريب بعد انتهاء الأعمال الإنشائية والهندسية والتقنية.

8 - تقنية المعلومات:

1. تطوير وترقية البنية التحتية في جميع الفروع حسب الخطة الموضوعة للعام 2021
2. تفعيل مركز جديد للطوارئ في بنغازي.
3. ربط وتنفيذ منظومة (SWIFT GPI).
4. أول مصرف في ليبيا ينفذ الربط مع منظومة المقاصة الإلكترونية (ECC) الخاصة بمصرف ليبيا المركزي.
5. إطلاق منظومة (ATIB E-Track) لاستلام طلبات الزبائن فيما يخص الاعتمادات وشراء النقد الأجنبي وخدمات ماستر كارد.

9 - الامتثال:

1. أول مصرف يتحصل على شهادة (CSP) الخاصة بمعايير الأمن والسلامة المبنية عن (ISO27001) كأحد متطلبات الامتثال لمنظومة السويقت.
2. تنفيذ مهمة مراجعة من طرف شركة ويسترن يونيون وخلصت إلى أن أتيب ممثل لكافة المتطلبات العالمية المتعلقة بويسترن يونيون ومنحه الإذن باستمرار تنفيذ العمليات.
3. وضع آلية للتحقق من هوية المنظمات غير الهادفة للربح لإخضاع جميع عملياتها إلى إجراءات العناية الواجبة المعززة بشكل مستمر للحد من المخاطر المحتملة.
4. تحسين آليات الإبلاغ وإعداد التقارير وذلك باستخدام منظومة (POWER BI).
5. تأسيس ثقافة امتثال قوية وتعزيز دور خط الدفاع الأول في الفروع عبر تحديد حالات الإشتباه ورفع التقارير والتعامل مع الزبائن دون إفشاء أي بيانات أو معلومات.

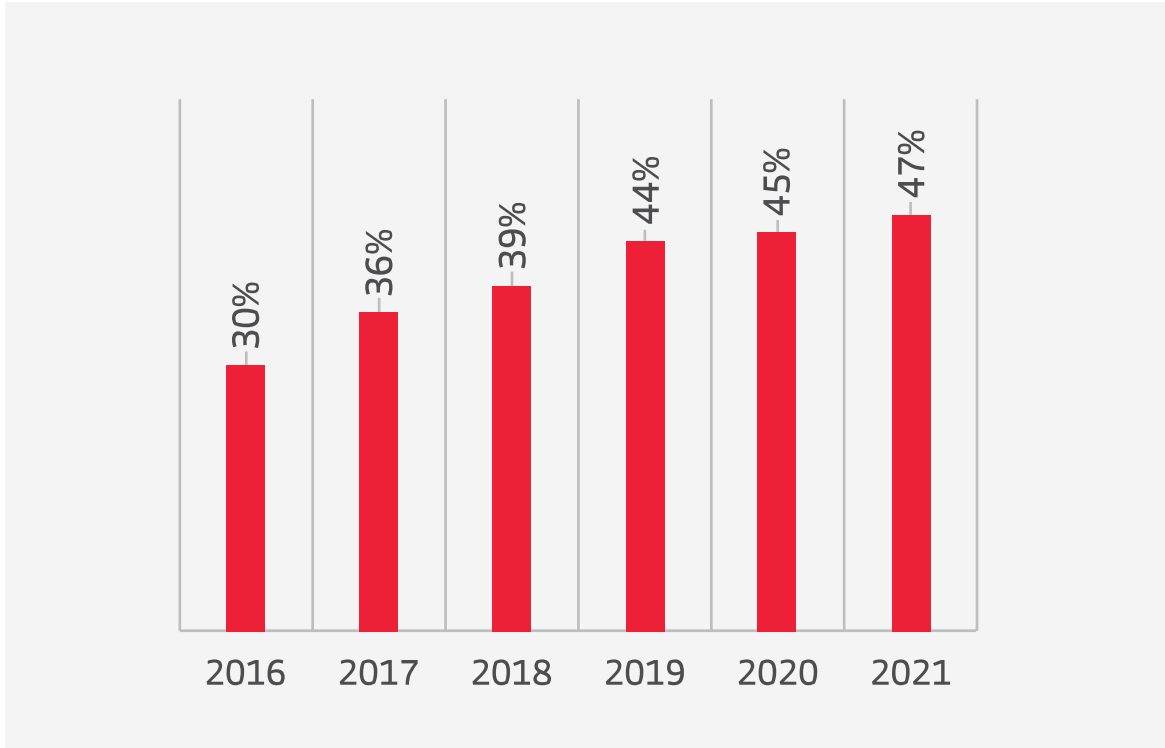
10 - الإدارة القانونية:

1. ربح 5 دعاوى لصالح المصرف وإعداد ومراجعة وتعديل قرابة 22 عقد ذي طابع مدني وتجاري.
2. تنفيذ قرارات الجمعية العمومية المتعلقة بإعادة تشكيل مجلس الإدارة، وقيد هذه التغييرات لدى مكتب السجل التجاري.

11 - الإدارة المالية:

1. توزيع الأرباح للسنوات المالية 2018 و2019 حيث حُوِّلت الأرباح إلى سوق المال الليبي وبوشر في توزيعها عن طريق إصدار صكوك لكل مساهم، والإشراف على عملية سحب الأرباح والرد على أي استفسارات بالخصوص.
2. الانتهاء من مراجعة ميزانية 2021 من المراجعين الخارجيين واعتمادها من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لإحالتها إلى مصرف ليبيا المركزي للمناقشة والاعتماد.
3. إنهاء الربط الضريبي حتى السنة المالية 2020، وإحالة كافة المتطلبات للسنة المالية 2021 لمصلحة الضرائب.

إحصائيات الموارد البشرية:



بالإضافة إلى التزامنا بزيائنا ووتطوير خدماتنا لهم فقد قمنا بتقديم الآتي:
 - تقديم عدة منتجات وخدمات جديدة منها منتجات التمويل بالصيرفة الإسلامية.
 - بطاقات محلية ودولية جديدة لتناسب أكثر مع احتياجات الزبائن، كما تم تقديم المحفظة الإلكترونية "أتيب PAY".

• مقترح توزيع الأرباح:

حقوق المساهمين					
2021	2020	2019	2018	2017	المبلغ بالدينار الليبي
100,000,000	100,000,000	100,000,000	33,333,330	33,333,330	رأس المال
110,280,350	110,280,350	110,280,350	-	-	علاوة الإصدار
5,485,792	740,174	740,174	740,174	740,174	الاحتياطي القانوني
15,830,754	18,982,473	4,944,606	-1,199,897	-2,296,625	أرباح غير موزعة
20,140,244	15,830,654	14,037,868	6,144,503	1,096,728	الأرباح خلال الفترة
91,277,285	-	-	-	-	احتياطي تقييم أسعار الصرف
343,014,425	245,833,652	230,002,998	39,018,110	32,873,607	مجموع حقوق المساهمين
20,140,244	15,830,654	14,037,871	6,144,503	1,096,723	أسس احتساب الاحتياطي القانوني
5,035,061	3,957,664	3,509,467	1,536,126	0	احتساب الاحتياطي القانوني (25%)
15,105,183	11,872,991	10,528,401	4,608,377	0	الأرباح القابلة للتوزيع
%15	%12	*%16	%11	-	نسبة الأرباح القابلة للتوزيع من رأس المال
1,5	1,2	1,1	1,1	-	العائد على الأسهم (بالدينار الليبي)
30	30	30	-	-	آخر سعر لتداول المصرف

* استُكملت زيادة رأس المال في يوليو 2019، لذا فإن الأرباح القابلة للتوزيع احتُسبت بناءً على متوسط رأس المال لعامي 2018 و2019.

• مشاريع سنة 2022:

المشروع	موعد الانتهاء
ربط المنظومة المصرفية T24 بمنظومة PTS التابعة لـ ماستر كارد	يونيو 2022
الافتتاح الرسمي لفرع مصراتة	يونيو 2022
إطلاق أتيب أونلاين	يوليو 2022
الربط مع الموزع الوطني	سبتمبر 2022
الربط مع منظمتي التسوية (ACH- RTGS)	سبتمبر 2022
إطلاق أول Fintech	أكتوبر 2022
تفعيل أجهزة أيديا اللوحية البيومترية (Idemia Morpho Tablet)	نوفمبر 2022
الفروع الإلكترونية	نوفمبر 2022
إطلاق صندوق الاستثمار العقاري	ديسمبر 2022

ثالثاً: مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال هذه السنة 4 اجتماعات أصدر فيها بعض القرارات لتنظيم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف أهمها:

1. قرار مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2021 بالموافقة على الحصول على القرض الحسن الممنوح من مصرف ليبيا المركزي بقيمة (50,700,000) دينار وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في قرار مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2021.

2. قرار مجلس الإدارة رقم (2) لسنة 2021 بشأن الموافقة على شراء العقار الكائن بطرابلس محلة شهداء أبو مليانة ملف تصديق رقم (31606/ت).

3. الموافقة على الحصول على الدفعة الثانية من القرض الحسن الممنوح من مصرف ليبيا المركزي بقيمة (82,700,000) دينار، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (46) لسنة 2021.

4. قرار مجلس الإدارة بشأن تعيين السيد نعمان البوري رئيساً لمجلس الإدارة، وتعيين السيد عز الدين علي بن حميدة نائباً لرئيس المجلس.

5. قرار مجلس الإدارة بشأن إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل مؤقت لحين استكمال تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

6. قرار مجلس الإدارة بشأن إعادة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية.

7. قرار مجلس الإدارة بالموافقة على شراء العقار الكائن خلف مبنى المصرف بمنطقة قرجي في طرابلس، لغرض توسعة المقر الرئيسي للمصرف.

8. قرار مجلس الإدارة بشأن تعيين مدير لإدارة التدقيق الشرعي.

9. قرار مجلس الإدارة بشأن استكمال تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

ومن خلال ما سُرد أعلاه نود الإفادة أن إيرادات المصرف واضحة، وتتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، بمراقبة وإشراف من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين، وذلك بإتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، وتُحتسب المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

وفي الختام، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم البنود الواردة بالميزانية والبيان التحليلي المعد من المراجعين الخارجيين، وأهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



8

تقرير المراجعين
الخارجيين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي مصرف السراي للتجارة والاستثمار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجعي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في ليبيا، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق العامة

إن أمور التدقيق العامة، هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وإن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

تدني قيمة أرصدة المصرف لدى مصارف لبنان/بيروت

التدني في قيمة أرصدة المصرف لدى مصارف بيروت نتيجة ما تعرض له المصرف ودولة لبنان عموماً، هي إحدى أهم الأمور التي تؤثر على أرصدة المصرف حسب الإيضاح رقم (4)، بالإضافة إلى كونها من الأمور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر، وقياس خسارة التدني، ويتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية التدني، بما فيها تقييم الضمانات إن وجدت والقيمة المحتملة استرجاعها والفترة الزمنية لذلك، واحتساب مخصص التدني.

يعتبر هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات استخدام الإدارة لتقديرات الاحتساب، ومدى ووقت تسجيل خسارة التدني.

ويحدد مخصص التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة بما يتماشى مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي.

تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من أصول المصرف، وهنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواءً نتيجة استخدام بيانات أساسية غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة، نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن مراحل مختلفة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعليمات مصرف ليبيا المركزي، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية.

بلغ رصيد مجموع التسهيلات الائتمانية والتمويلات الإسلامية للمصرف مبلغ 39,961,628 دينار ليبي، ومخصصات التدني مبلغ 12,893,067 دينار ليبي، كما في 31 ديسمبر 2021. تم عرض سياسة مخصص التدني في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية ضمن إيضاح (2-3).

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق العام

إن إجراءات التحقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم اتباع الإدارة لتعليمات مصرف ليبيا المركزي في احتساب مخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة المصرف المتبعة في احتساب المخصصات ومدى تماشيها مع السياسات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في احتساب المخصصات على القروض غير المنتظمة، كما قمنا باختبار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية المنتظمة وغير المنتظمة على مستوى المصرف ككل، وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات، كتقييم الضمانات المتوفرة وملاءة العملاء المالية، وتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة، والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الإدارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة إلى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات ومدى اتباع المصرف لتعليمات الجهات الرقابية.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمبينة في الإيضاح رقم (5).

مسؤولية الإدارة والمسؤولين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ.

كما إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية، بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف، أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية للمصرف.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية مأخوذة كلياً خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عال المستوى، ولكنه ليس ضماناً أن المراجعة التي تجرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ستكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تسبب في تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد العيني، والمحافظة على الشك المهني كجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك تقوم بما يلي:

1- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية، وملائمة، توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري، ناتج عن احتيال، يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يضمنه الاحتيال من تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو تأكيدات غير صحيحة، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

2- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمراجعة، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء الرأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.

3- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية، والإيضاحات المتعلقة بها، التي نفذتها الإدارة.

4- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار، وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي حصلنا حتى تاريخ تقرير المراجعة، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف.

5- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته، وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

أعمار علي الشتيوي

محاسب ومراجع قانوني



السادة: رئيس وأعضاء الجمعية العمومية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، تحية طيبة وبعد،

لقد قمنا بمراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية، والتي تتكون من بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2021، وبيان الأداء المالي للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2021م، وبيان التغييرات في حركة الحسابات.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

أعدت هذه البيانات المالية وما أرفق بها من جداول وملاحظات على أساس الاستحقاق المحاسبي الكامل وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. ووفقاً للتشريعات الليبية، والإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً. وهذه المسؤولية تشمل: وضع الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية - سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ غير المقصود - وعرضها عرضاً نزيهاً، وتنفيذ هذه الضوابط والتمسك بها، واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها، والقيام بتقديرات محاسبية تكون معقولة في هذه الظروف.

مسؤولية المراجع الخارجي

مسؤوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية استناداً إلى مراجعتنا للحسابات. وقد راجعنا الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقاضي تلك المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية، وأن نخطط لعملية المراجعة ونجريها بهدف التوصل إلى ضمان معقول بشأن خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية. وتنطوي مراجعة الحسابات على اتخاذ إجراءات للتوصل إلى أدلة دقيقة على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، والإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم المخاطر ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ غير المقصود. وعند تقييم تلك المخاطر، يراعي مراجع الحسابات الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد الكيان للبيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة في هذه الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي في فعالية الضوابط الداخلية للكيان. وتشمل مراجعة الحسابات أيضاً مدى تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

الأمر الهامة

تدني قيمة أرصدة المصرف لدى «مصرف Credit Bank بيروت»:

إن التدني في قيمة أرصدة المصرف لدى «مصرف Credit Bank بيروت» نتيجة ما تعرض له المصرف ودولة لبنان بشكل عام، هو أحد أهم الأمور التي تؤثر على أرصدة المصرف، بالإضافة إلى كونها من الأمور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني، يتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني، بما فيها تقييم الضمانات إن وجدت والقيمة التي من المحتمل استرجاعها والفترة الزمنية لذلك واحتساب مخصص التدني.

إجراءات التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق الحصول على كشوف حسابات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات إن وجدت والقيمة المحتمل استرجاعها والفترة الزمنية اللازمة لذلك، واحتساب مخصص التدني بناءً على تاريخ التعثر، إن لهذا الحساب إيرادات فروق عملة معلقة ضمن احتياطي فروق العملة، وإن المصرف قد تحوط لأي مخاطر بتكوين المخصص اللازم وكلف مكتب محاسبة لتولي

إجراءات التقاضي ضد المصرف المذكور.
إن مخصص التدني في أرصدة المصرف لدى «مصرف Credit Bank بيروت» قد تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (7) حول البيانات المالية.

أساس الرأي

لقد تحصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية واتضح لنا أن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية المذكورة أعلاه تتفق مع ما هو مثبت بسجلات المصرف، ونعتقد أن مراجعتنا مكنتنا من الحصول على الدليل الكافي والملائم الذي يشكل أساساً معقولاً لإبداء رأينا في القوائم المالية للمصرف.
ونعتقد أن ما توصلنا إليه من أدلة تدقيقية كافية ومناسبة لأن تكون أساساً نسند إليه رأينا كمراجع حسابات.

الرأي

تعرض هذه البيانات المالية في رأينا، الوضع المالي للمصرف في 31 ديسمبر 2021م. وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من 1 يناير 2021م. إلى 31 ديسمبر 2021م. عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية.

نأمل من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل، تفضلوا بالاستلام،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نجم الدين أبو نعجة
المحاسب والمراجع القانوني

ك



بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021:

2020	2021	إيضاح	الأصول
دينار ليبيني	دينار ليبيني		
1,044,191,536	628,726,156	6	نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
115,032,032	213,486,002	7	أرصدة لدى مصارف أخرى
813,457	813,457	8	استثمار في شركات تابعة وزميلة
3,536,455	4,885,294	9	قروض وتسهيلات ائتمانية / بالصافي
13,129,290	22,183,266	10	تمويلات إسلامية / بالصافي
36,514,821	44,248,270	11	ممتلكات ومعدات / بالصافي
1,843,602	9,108,799	12	أصول غير ملموسة
8,730,078	20,547,502	13	أعمال تحت التنفيذ
8,887,799	34,929,553	14	أصول أخرى
1,232,679,070	978,928,299		مجموع الأصول
الالتزامات وحقوق المساهمين:			
الالتزامات:			
925,673,939	581,276,946	15	ودائع زبائن
4,649,828	5,841,857	16	مخصصات أخرى
56,521,653	48,795,071	17	التزامات أخرى
986,845,420	635,913,874		مجموع الالتزامات
حقوق المساهمين:			
100,000,000	100,000,000	18	رأس المال المكتتب به والمدفوع
110,280,350	110,280,350	18	علاوة إصدار
740,174	5,485,792	18	احتياطي قانوني
-	91,277,285		احتياطي تقييم أسعار الصرف
18,982,472	15,830,754		أرباح (خسائر) متراكمة
15,830,654	20,140,244		ربح السنة
245,833,650	343,014,425		مجموع حقوق الملكية
1,232,679,070	978,928,299		مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين
23,397,887	226,769,996	25	التزامات محتملة

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة ووقع بالنيابة عنهم كل من:

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة



فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام



بيان الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

2020	2021	إيضاح	الإيرادات
دينارليبي	دينارليبي		
5,840,589	1,066,808	19	إيرادات التمويلات الإسلامية
34,964,677	40,685,041	20	إيرادات العمولات
8,775,650	22,995,654	8	أرباح الصرف الاجنبي وإعادة تقييم العملة
600,263	27,538	9	إيرادات أخرى
50,181,179	64,775,041		إجمالي الدخل
			المصروفات:
(13,958,965)	(15,781,725)	21	نفقات الموظفين
(2,868,722)	(4,390,437)	12-11	استهلاكات وإطفاءات
(10,206,580)	(15,794,178)	22	مصاريف إدارية وعمومية
(19,122)	-	(1-9)	مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة
(17,136)	(600,000)	(1-10)	مخصص تمويلات إسلامية ممنوحة
(2,000,000)	(1,700,000)	(1-16)	مخصص مخاطر عامة
(29,070,525)	(38,266,340)		إجمالي المصروفات
21,110,654	26,508,701		صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب
(5,280,000)	(6,368,457)		مخصص ضرائب
15,830,654	20,140,244		ربح السنة
1.583	2.014	24	حصة السهم من ربح السنة

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة ووقع بالنيابة عنهم كل من:

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة



فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام



بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

إجمالي حقوق ملكية	أرباح متراكمة	احتياطي تقييم عملة	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	حجم نشاط المصرف
دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	
245,833,650	34,813,126	445,067,993	740,174	110,280,350	100,000,000	1 يناير 2021
(14,236,754)	(14,236,754)	4,954,418	-	-	-	توزيعات
-	(4,745,618)	485,828,981	4,745,618	1,232,679,070	-	احتياطي قانوني
91,277,285	32,873,602	39,018,105	-	245,833,650	-	احتياطي إعادة تقييم عملة
20,140,244	32,873,602	39,018,105	-	245,833,650	-	ربح السنة
343,014,425	35,970,99	91,277,285	5,485,792	110,280,350	100,000,000	31 ديسمبر 2021
230,002,996	18,982,472	-	740,174	110,280,350	100,000,000	1 يناير 2020
-	-	-	-	-	-	زيادة في رأس المال
15,830,654	15,830,654	-	-	-	-	ربح السنة
343,014,425	35,970,99	91,277,285	5,485,792	110,280,350	100,000,000	31 ديسمبر 2020

إيضاحات حول البيانات المالية، وتشكل جزءًا منها

(1) معلومات عامة:

تأسس مصرف السراي للتجارة والاستثمار (شركة مساهمة ليبية) بمسماه السابق (مصرف طرابلس الأهلي) بتاريخ 1 نوفمبر 1995، قبل ان يُرفع رأس ماله إلى 33 مليون دينار ليبي في 6 يونيو 2006، وجرى تغيير اسمه الى مصرف السراي للتجارة والاستثمار (أتيب).
خلال سنة 2019، رُفِعَ رأس مال المصرف الى 100 مليون دينار ليبي مقسمة إلى 10 ملايين سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 دينار ليبي للسهم الواحد، استناداً إلى قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 25 أبريل 2018، وتم الاكتتاب فيها بالكامل.

يمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة وفروعه، وفقاً لأحكام قانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والنقد والائتمان، وأحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري ومن أهم نشاطات المصرف القيام بجميع أعمال المصارف التجارية والتمويلية، وتشمل هذه الأعمال على سبيل المثال: فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع والأمانات، وتقديم الخدمات المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية، وإصدار خطابات الضمان، وإصدار وإدارة أدوات الدفع الإلكتروني، والتحويلات بأنواعها، وأعمال التمويل الإسلامية وغيرها من الأغراض ذات الصلة.

يقع المقر الرئيسي للمصرف في طريق قرجي بمدينة طرابلس - ليبيا.

يدار المصرف من قبل مجلس إدارة مكون من السادة الآتي ذكرهم:

نعمان البوري	رئيس مجلس الإدارة
عز الدين بن حميدة	نائب رئيس مجلس الإدارة
هشام حسني بي	عضو مجلس إدارة
منذر الشحومي	عضو مجلس إدارة
سامي بن غرسة	عضو مجلس إدارة
حسين الشريدي	عضو مجلس إدارة

(2) أساس المحاسبة والقياس:

أعدت هذه البيانات وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبما يتوافق مع متطلبات قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010، وقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

واستخرجت البيانات المالية من السجلات المحاسبية للمصرف، وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ووفقاً لمبدأ الثبات لجميع السنوات، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

أ- عملة التعامل والعرض:

تُعرض البيانات المالية بالدينار الليبي، وهي العملة الوظيفية للمصرف، وتقرب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدينار إلى أقرب دينار ليبي.

ب- استخدام التقديرات:

إن إعداد البيانات المالية المطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام التقديرات المحاسبية الهامة، كما يتطلب من الإدارة استخدام تقديراتها المحاسبية للبند التي تشمل على درجة عالية من الاجتهاد، إن البنود التي تكون فيها الفرضيات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية تم الإفصاح عنها في الإيضاح (3).

ج- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1، ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المعلومات الجوهرية:

تعد هذه التعديلات تعريفاً جديداً للمعلومات الجوهرية، الذي يبين أن: «المعلومات تعتبر جوهرية في حالة إذا كان حذفها، أو عدم صحة التعبير عنها، أو إخفائها، من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام، استناداً إلى تلك البيانات المالية، بما يقدم معلومات مالية عن المؤسسة القائمة بإعدادها». توضح التعديلات أن اتصاف المعلومات بالجوهريّة، يعتمد على طبيعة وحجم المعلومات، سواءً بصورة فردية، أو مجمعة مع معلومات أخرى في سياق البيانات المالية. ويكون عدم صحة التعبير عن المعلومات جوهرياً، إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون. لم يكن لهذه التعديلات تأثيراً على البيانات المالية المجمعة، وليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مستقبلية.

وليس من المتوقع لأي من المعايير والتفسيرات والتحسينات الأخرى المذكورة أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

(3) التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات:

يقوم المصرف بتقديرات وافتراضات محددة مستقبلية، وتقيم التقديرات والافتراضات بشكل مستمر بناءً على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية، التي يعتقد المصرف بأنها معقولة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. وفيما يلي بعض التقديرات المحاسبية الهامة المعتمدة في إعداد البيانات المالية:

أ. ممتلكات ومعدات

يقوم المصرف بمراجعة العمر الانتاجي المقدر للممتلكات والمعدات وطريقة الاستهلاك، للتحقق من كونها تعكس نمط المنافع الاقتصادية المستغلة منها، وفي حال وجود اختلاف بين طريقة الاستهلاك المستخدمة ونمط المنافع الاقتصادية المستعملة، تعالج كتنبؤ في التقديرات في سنة التغير، والسنوات اللاحقة.

ب. قضايا

تراجع ادارة المصرف القضايا القانونية العالقة، وتتابع التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير، من أجل تقييم الحاجة إلى مخصصات وإفصاحات في البيانات المالية. كما إنها تأخذ بعين الاعتبار عند تكوين هذه المخصصات طبيعة الدعاوى القضائية، والإجراءات المتخذة، وخاصة في الفترة ما بين تاريخ البيانات المالية، وتاريخ إصدارها، كذلك يتم الاطلاع على رأي المستشار القانوني حول القضايا وعلى قرارات مجلس الإدارة بالخصوص.

ج. تدني قيمة الديون

تُقدر مخصصات تدني قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة وفقاً للضوابط الواردة في تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون، وتدرج الفرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل.

4) ملخص لأهم السياسات المحاسبية:

الإيرادات من العقود مع الزبائن:

تبنى المصرف تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) «الإيرادات من العقود مع الزبائن» بدءاً من 1 يناير 2018، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (18) «الإيرادات» ومحل معيار المحاسبة الدولي رقم (11) «عقود الإنشاء».

يتم الاعتراف عندما يحصل الزبون على الخدمات ويكون إما في وقت محدد، أو مع مرور الوقت، حيث تبنى المعيار الدولي لأعداد التقرير المالية رقم (15) منهجاً مكوناً من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات، علماً بأن المصرف يقوم بالاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع الزبائن عند تقديم الخدمة المتعلقة بها، ومن المحتمل تدفق منافع اقتصادية للمصرف وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف إذا كان ذلك ممكناً بطريقة موثوقة وفق الخطوات التالية:

أ- تحديد العقد - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ، كما يحدد العقد الشروط التي يجب الوفاء بها.

ب- تحديد التزامات الأداء في العقد - وهو وعدٌ في العقد مع الزبون لنقل خدمة إليه.

ج- تحديد سعر المعاملة - وهو المبلغ الذي يتوقع المصرف أن يكون له الحق فيه مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى الزبون، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث.

د- توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - وهو بالنسبة للعقود التي تحتوي على أكثر من التزام أداء واحد، حيث يقوم المصرف بتوزيع سعر المعاملة إلى أكثر من التزام أداء بمبلغ يصف المبلغ بالمقابل الذي يتوقع المصرف أن يكون الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

هـ- الاعتراف بالإيرادات - عندما يقوم المصرف بتلبية التزامات الأداء.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص، أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الاستثمار في شركات زميلة

عندما يتوفر لدى المصرف مقدرة - وليس سيطرة - للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية في شركة ما، يتم تصنيفها شركة زميلة. يتم الاعتراف الأولي بالاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة، ويتم لاحقاً الاعتراف بحصة الشركة من أرباح الشركة الزميلة ما بعد التملك في بيان الربح أو الخسارة.

عندما يتوفر دليل موضوعي على وجود تدني على الاستثمار في الشركة الزميلة، يتم إجراء فحص التدني للقيمة الدفترية كما هو الحال للموجودات غير المالية الأخرى.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي يقوم بها المصرف بالعملات المختلفة عن عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يمارس المصرف نشاطاته من خلالها (عملته الوظيفية - الدينار الليبي) باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ حدوث تلك التعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن ذلك مباشرة في بيان الدخل، فيما تحوّل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المثبتة بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ حدوث تلك التعاملات، بينما تحوّل

البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد بتاريخ تقييم تلك الموجودات، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.
الموجودات المالية:

تشمل القروض والذمم المدينة والنقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي، والودائع لدى المصارف، والتسهيلات والتمويلات الائتمانية كما هو ظاهر في بيان المركز المالي.

يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية لأحد البنود المبينة أدناه بناءً على الغاية من الحصول على هذا الموجود، ولم يتم التصنيف أي من موجوداته المالية كموجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إن السياسة المحاسبية للمصرف لكل بند من الموجودات المالية هي كما يلي:

أ. القروض والذمم المدينة:

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة، والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط وتنشأ أساساً عن طريق تقديم السلع والخدمات للزبائن (مثل ذمم القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهي أيضاً تتضمن أنواعاً أخرى من الأصول النقدية التعاقدية، والتي يتم الاعتراف بها أولاً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالحصول عليها، ويتم الاعتراف بها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقص مخصص تدني قيمتها، نشير إلى أنه تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2013 بالنسبة للأفراد و2015 بالنسبة للشركات، وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

ويتم تكوين مخصص تدني قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف المدين أو تقصير أو تأخير لفترة زمنية طويلة في الدفع) أي إن المصرف لن يكون قادراً على تحصيل كل المبالغ المستحقة بموجب ما أتفق عليه، يكون قيمة المخصص الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها للدين الذي يجرى له التدني، تظهر ذمم القروض والتسهيلات بالصافي بعد استنزال قيمة المخصص الذي يسجل في حساب مستقل ويقابله خسارة يتم قيدها ضمن المصاريف الإدارية في بيان الدخل، عند التأكد من أن الدين لن يتم تحصيله، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية له مقابل المخصص المرتبط به بقرار من الجمعية العمومية. حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي فإن المصرف يقوم بتصنيف الديون من القروض والتسهيلات الائتمانية إلى: (ديوناً تتطلب اهتماماً، وديوناً دون المستوى، وديوناً مشكوك في تحصيلها، وديوناً رديئة) وتحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 2%، و20%، و50% و100% على التوالي، كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة.

ب. تدني الموجودات المالية

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها على شكل فردي أو جماعي، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

ممتلكات ومعدات:

يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات والمعدات بالتكلفة والتي تشمل بالإضافة إلى تكلفة الشراء جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بوضع الموجودات بالحالة التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله، بالإضافة إلى القيمة الحالية للتكاليف المقدرة التي لا يمكن تجنبها في المستقبل مثل تفكيك وإزالة الأصل، والتي يتم قيدها كمخصصات.

لا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء حتى تصبح كاملة وجاهزة للاستخدام، يتم احتساب الاستهلاك على جميع البنود الأخرى للممتلكات والمعدات وذلك لتخفيض قيمتها الدفترية حسب العمر الإنتاجي المقدر كما يلي:

#	البيان	العمر الإنتاجي (سنة)
1	مبانٍ	50
2	آلات ومعدات مكتبية	7
3	سيارات	5
4	أجهزة حاسوب	4
5	أثاث مكتبي	7

تُحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والمعدات عن طريق مقابلة قيمة مبيعات الممتلكات مع القيمة الدفترية للموجودات المباعة وقيمة إهلاكاتها المتراكمة.

موجودات غير ملموسة:

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة، ويتم تصنيفها على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات، ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تتمثل الموجودات غير الملموسة في المصرف في برامج وأنظمة الحاسب الآلي ويتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على سنتين.

تدني الموجودات غير المالية:

تخضع الموجودات غير المالية لاختبار التدني عندما يظهر حدث أو تغيير في الظروف يكون مؤشراً إلى أن قيمة الموجودات الدفترية من المحتمل، أو من غير الممكن استردادها. يتم تخفيض الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستبدلة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أيهما أعلى). ويتم قيد التدني ضمن بيان الدخل.

المطلوبات المالية:

يصنّف المصرف مطلوباته المالية بناءً على الغاية من تكون هذا المطلوب المالي. لا يملك المصرف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. إن السياسات المحاسبية للمطلوبات المالية الأخرى هي كما يلي:

ذمم وأرصدة دائنة أخرى

يتم الاعتراف الأولي بذمم وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة العادلة، وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال، ولكن تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

رأس المال المكتتب به والمدفوع:

يتم تصنيف الأسهم العادية للمصرف كأدوات حقوق الملكية.

علاوة الاصدار:

رُفع رأس مال المصرف في سنة 2019، وقد تم الاكتتاب في الأسهم المطروحة خلال نفس العام، بسعر يزيد عن القيمة الاسمية للسهم، فيما اعتبر الفرق في سعر السهم علاوة إصدار، ضمن حقوق الملكية لدعم المركز المالي للمصرف.

منافع الموظفين

تُفيد مساهمة المصرف في خطة منافع الموظفين المحددة في بيان الدخل في السنة التي تخصها.

مخصص تعويض إجازات العاملين:

يقدر مخصص تعويض إجازات العاملين لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بإجازات العاملين وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالمصرف، ووفقاً لقانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010.

ضريبة الدخل:

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، بعد استنزال مخصصات الديون وتحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة على الشركات المساهمة طبقاً لقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات حالية (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة، وغالباً ما يطلب من المصرف تسوية هذا الالتزام كما يمكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

يمثل المبلغ المعترف به كمخصص التقدير الامثل للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي كما في تاريخ التقرير المالي أخذاً بعين الاعتبار المخاطر وعدم التأكد المحيطين بهذا الالتزام.

5) الأدوات المالية وإدارة المخاطر:

يتعرض المصرف للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية، يبين هذا الإيضاح أهداف وسياسات وإجراءات المصرف لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها، بالإضافة إلى ذلك تم عرض معلومات كمية عنها خلال هذه البيانات المالية.

لا يوجد تغير جوهري في المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو في الأهداف والسياسات والإجراءات لإدارة هذه المخاطر أو الطرق المستخدمة لقياسها ما لم يذكر خلاف ذلك.

(1) الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل المصرف والتي تنشأ عنها مخاطر هي ما يلي:

- النقد والارصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف.
- قروض وتسهيلات ائتمانية.
- ودائع تحت الطلب/ زبائن.
- ودائع لأجل/ زبائن.

(2) فئات الأدوات المالية

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
		أصول مالية
1,159,223,568	842,212,158	النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف
3,536,455	4,885,294	قروض وتسهيلات ائتمانية
13,129,290	22,183,266	تمويلات إسلامية
1,175,889,313	869,280,718	مجموع القروض والأرصدة المدينة
1,175,889,313	869,280,718	مجموع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
		التزامات مالية
925,673,939	581,276,946	ودائع تحت الطلب/ زبائن
56,521,653	48,795,071	ودائع لأجل/ زبائن
8,887,799	34,929,553	أصول أخرى
982,195,592	630,072,017	مجموع التزامات المالية بالتكلفة المطفأة

(3) الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة:

إن الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة تتضمن نقد وأرصدة ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى مصارف أخرى، وقروض وتسهيلات ائتمانية، وودائع تحت الطلب زبائن، وودائع لأجل زبائن.

نظراً لطبيعة هذه البنود كأدوات مالية قصيرة الأجل، فإن قيمتها الدفترية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.

الأهداف العامة والسياسات والإجراءات:

يتم تحديد أهداف وسياسات إدارة مخاطر المصرف من قبل إدارة المصرف، حيث تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة لتحديد وتنفيذ هذه الأهداف والسياسات، ولديهم الصلاحيات الكاملة لتصميم وتنفيذ الإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعّال لأهداف وسياسات التمويل بالمصرف.

الهدف العام لإدارة المصرف هو وضع سياسات لإدارة المخاطر، تؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن، بدون التأثير على مرونة المصرف وقدرته التنافسية، وتقوم إدارة المخاطر بإداء هذا الدور بعد اعتماد السياسات المتبناة من قبل مجلس الإدارة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء إطار إدارة المخاطر بالمصرف، والإشراف عليها.

يتعرض المصرف من خلال ممارسته لنشاطاته للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان، هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمصرف نتيجة عدم مقدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ويتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر بصورة أساسية من التمويلات بمختلف أنواعها، ويتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل المصرف من خلال:

• السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان، ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى المصرف، وأسس تسعير مخاطر الائتمان، والضمانات المقبولة، بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان، لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.

• التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان، ومدراء العلاقات الائتمانية مع الزبائن، بما يضمن فهم متطلبات الزبائن بشكل أفضل، ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها، وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.

• صلاحيات منح الائتمان، تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث تُشكل هذه اللجان وتحصل على صلاحياتها من قبل مجلس الإدارة.

• تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان، إذ يقوم المصرف باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لزبائن التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

مخاطر السوق:

تُعرّف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المصرف أو على حقوق الملكية فيه، ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة. يعتمد المصرف سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر، حيث تضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر، وتهدف سياسة المصرف إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

مخاطر العملات:

تنشأ مخاطر العملات عندما يدخل المصرف في تعاملات مالية بعملات غير عملته الوظيفية، يتعرض المصرف لمخاطر العملات بشكل أساسي من جراء تعاملاته بعملات أجنبية، بحيث يشكل خطراً عليه بسبب تذبذب العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

مخاطر أسعار السوق الأخرى:

تنشأ مخاطر أسعار السوق الأخرى، عندما يدخل المصرف في استثمارات في أدوات مالية لشركات أخرى، ويتعرض المصرف لهذه المخاطر كونه يمتلك استثمارات في حقوق ملكية شركات أخرى.

مخاطر أسعار الفائدة:

ليس هناك خطر ناشئ من جراء تقلبات أسعار الفائدة، إذ إن القانون رقم 1 لسنة 2013 أوقف التعاملات بالفوائد اعتباراً من العام 2015.

مخاطر السيولة:

يعمل المصرف بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقراره، حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة، تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

وتقوم أيضاً سياسة المصرف في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى المصارف المراسلة تضمن سهولة وصوله إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين، في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المصرف، يُعد المصرف جدول الاستحقاقات بصورة دورية للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول، بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة يومياً، للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.

تقوم إدارة الخزينة بإدارة السيولة لدى المصرف في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل إدارة المصرف، وتقوم برفع تقارير دورية للإدارة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارة السيولة من قبل إدارة المخاطر.

يلخص البيان التالي توزيع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2021 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ البيانات المالية:

الإجمالي	المجموع		من 6 أشهر وأكثر		من 3 أشهر إلى 6 أشهر		من شهر إلى 3 أشهر		أقل من شهر		البيان
	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	
2020											الاسم
384 928 001	52 777 967	332 150 035		66 430 007	52 777 967			172 712 858		93 007 170	ودائع تحت الطلب
2 845 699	0	2 845 699		2 845 699							ودائع زمنية لأجل
193 503 245	190 804 312	2 698 933					190 804 312	2 698 933			تأمينات نقدية مستلمة
18 734 924	0	18 734 924		18 734 924							مخصصات أخرى
14 349 617											مطلوبات أخرى
1 610 815	1 561	1 609 254	1 561	1 609 254							أرصدة غير مطالب بها
10 178 540	0	10 178 540				10 178 540					صكوك مصدقة
563 251	388 139	175 111	388 139	175 111							مدفوعات أخرى
1 911 640	0	1 911 640		1 911 640							أرباح غير منتظمة
85 371	0	85 371		85 371							رواتب معلقة

1 - الودائع تحت الطلب: تضم حسابات أفراد وشركات، بالعملة المحلية والأجنبية، مجموعها 384,928,001 دينار ليبي، تتضمن:

- مجموع حسابات جارية للأفراد والشركات بالعملة المحلية = 332,150,035 د.ل.
- مجموع حسابات جارية للأفراد والشركات بالعملة الأجنبية = 52,777,967 د.ل.
- أكثر من 6 أشهر، تم احتساب 20% كفائض احتياطي قانوني من مجموع الحسابات الجارية للأفراد والشركات بالعملة المحلية = 66,430,007 د.ل.
- من شهر إلى 3 أشهر، تم احتساب 80% من الحسابات الجارية للشركات بالعملة المحلية = 172,712,858 د.ل.

أقل من شهر، تم احتساب 80% من الحسابات الجارية للأفراد بالعملة المحلية = 93,007,170 د.ل.

2 - ودائع زمنية: تضم حسابات التوفير.

3 - تأمينات النقدية: تشمل غطاء إيداعات، وإيداعات أخرى.

4 - مخصصات: تشمل جميع المخصصات.

5 - مطلوبات أخرى: تشمل كل من أرصدة من غير مطالب بها، صكوك مصدقة، مدفوعات أخرى، وأرباح غير منتظمة، ورواتب معلقة.

مخاطر العمليات:

تقوم الإدارة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى المصرف يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه المصرف وعملياته، بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر والإجراءات الرقابية، وتقوم الإدارة بمراجعة الإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها المصرف دورياً بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها. وتقوم الإدارة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول المصرف وفقاً لأفضل الممارسات.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

سياسة وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمصرف تتماشى مع تعليمات مصرف ليبيا المركزي، والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يسعى المصرف بشكل مستمر إلى تنظيم الدورات التدريبية لكافة موظفيه بهدف توعيتهم وتهيئتهم حول أساليب عمليات غسل الأموال، وكيفية الوقاية منها.

المخاطر القانونية والرقابية - مراقبة الامتثال:

تنشأ مثل تلك المخاطر من جراء عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين النافذة، أو عدم تطبيق القواعد الرقابية حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي، أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية، تقوم وحدة مراقبة الامتثال بالاطلاع المستمر على أية متطلبات رقابية أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الإدارات المعنية بالمصرف للالتزام بها، بالإضافة إلى التنسيق بين إدارات المصرف المختلفة والجهات الرقابية.

6) نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
23,297,052	72,970,717	نقد في الصندوق
1,020,894,484	555,755,439	نقد لدى مصرف ليبيا المركزي
1,044,191,536	628,726,156	

7) أرصدة لدى مصارف أخرى:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
56,101,282	51,340,205	مصارف محلية/ إيضاح (1-7)
4,153,768	7,397,390	حسابات الضمانات النقدية
60,255,050	58,737,595	(1)
54,776,982	168,782,250	مصارف أجنبية
0	(14,033,843)	مخصص مخاطر أرصدة لدى مصارف خارجية*
54,776,982	272,223,597	(2)
115,032,032	213,486,002	(2) + (1)

(*) مخصص مخاطر أرصدة لدى مصارف خارجية:

تم تكوين هذا المخصص تحوطاً لمخاطر التحصيل لأرصدة المصرف لدى مصرف Credit Bank بيروت.

(1-7) مصارف محلية:

2020	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
51,754,285	37,879,750	عملات محلية
4,346,997	13,460,455	عملات أجنبية
56,101,282	51,340,205	

(8) استثمار في شركات زميلة وتابعة:

الرصيد					
2020	2021	طبيعة النشاط	الكيان القانوني	الدولة	الاسم
دينار ليبي	دينار ليبي				
150,000	150,000	استثمار زراعي	مساهمة	ليبيا	شركة روابي للإنتاج الزراعي والحيواني (شركة زميلة)
600,000	600,000	خدمات إلكترونية	مساهمة	ليبيا	شركة تداول لتقنية المعلومات (إيضاح رقم 1-8) (شركة زميلة)
16,790	16,790	خدمات استشارية	ذات مسؤولية محدودة	تونس	شركة السرايا للاستشارات والخدمات (إيضاح رقم 1-8) (شركة تابعة)
46,667	46,667	خدمات تدريب	مساهمة	ليبيا	شركة إلهام للتدريب والتطوير (إيضاح رقم 1-8)
813,457	813,457				

(1-8) أطراف ذات علاقة:

قيمة الاستثمار		حجم التعامل				
2020	2021	2020	2021	طبيعة التعاملات	طبيعة الطرف ذو علاقة	الاسم
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي			
600,000	600,000	6,152,971	18,427,034	خدمات تسويقية	مساهمة المصرف	شركة تداول لتقنية المعلومات
16,790	16,790	-	-	خدمات استشارية	مساهمة المصرف	شركة السرايا للاستشارات والخدمات
46,667	46,667	25,820	25,591	خدمات تدريب	مساهمة المصرف	شركة إلهام للتدريب والتطوير
663,457	663,457	6,178,791	18,452,625			

9) قروض وتسهيلات ائتمانية:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
17,425,719	13,538,549	السحب على المكشوف
713,082	618,202	قروض تجارية
1,389,985	2,511,523	قروض اجتماعية
19,528,786	416,668,27	مجموع قروض وتسهيلات ائتمانية
(4,209,351)	-	فوائد مجانية (معلقة)
(11,782,980)	(11,782,980)	مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية (إيضاح رقم 9-1)
3,536,455	44,885,29	

(1-9) حركة مخصص تدني قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال سنة 2021:

31 ديسمبر 2021	شطب المديونية	تسديدات قروض خلال السنة	إعادة تصنيف خلال السنة	1 يناير 2021	
دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	
2,132,323	-	-	-	2,132,323	مخصص - حسابات جارية مدينة أفراد
236,169	-	-	-	236,169	مخصص - قروض تجارية
261,099	-	-	-	261,099	مخصص عام - قروض الشركات
8,541,469	-	-	-	8,541,469	مخصص - حسابات جارية مدينة مؤسسات
482,592	-	-	-	482,592	مخصص - قروض اجتماعية
129,328	-	-	-	129,328	مخصص عام - قروض الأفراد
11,782,980	-	-	-	11,782,980	

(* مخصص المخاطر العامة: وضع على سبيل التحوط للتقليل من مخاطر اي طارئ غير متوقع مثل التسوية الضمانية النهائية مع صندوق الضمان الاجتماعي ، و الضرائب ، وغيرها.

(10) تمويلات بأدوات إسلامية:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
11,414,580	21,710,970	مرابحة
1,917,541	1,582,384	إجارة
307,256	-	مضاربة
13,639,377	23,293,354	مجموع التمويلات الإسلامية
(510,087)	(1,110,087)	مخصص تمويلات إسلامية/ إيضاح (1-10)
13,129,290	22,183,267	

(1-10) حركة مخصص التمويلات الإسلامية سنة 2021:

31 ديسمبر 2021	تسديدات تمويلات خلال السنة	إعادة تصنيف خلال السنة	1 يناير 2021	
دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	
227,595	-	21,710,970	227,595	مخصص - مرابحة 1%
882,493	-	600,000	282,492	مخصص عام - تمويلات إسلامية 2%
1,110,087	-	600,000	510,087	

(11) ممتلكات ومعدات:

الإجمالي	أجهزة صراف آلي	حواسيب	سيارات	آلات ومعدات مكتبية	اثاث مكتبي	مبانٍ	أراضٍ	
دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	دينارليبي	
التكلفة:								
42,112,402	936,675	2,051,874	365,014	5,454,000	2,054,659	18,359,648	12,890,532	كما في 1 يناير 2021
10,145,673	0	24,105	0	1,501,806	958,753	161,009	7,500,000	إضافات خلال 2021
-936,675	-936,675	0	0	0	0	0	0	استبعادات
51,321,400	0	2,075,979	365,014	6,955,806	3,013,412	18,520,657	20,390,532	كما في 31 ديسمبر 2021
الإهلاك:								
5,597,581	0	1,465,842	334,197	1,622,763	914,497	1,260,282	0	كما في 1 يناير 2021
1,475,548	0	194,843	12,527	634,451	265,228	368,499	0	الإهلاك خلال 2021
7,073,129	0	1,660,685	346,724	2,257,214	1,179,725	1,628,781	0	كما في 31 ديسمبر 2021
44,248,271	0	415,294	18,290	4,698,592	1,833,687	16,891,876	20,390,532	الصافي كما في 31 ديسمبر 2021
التكلفة:								
39,400,221	0	1,665,980	430,665	4,186,125	2,025,507	18,201,413	12,890,532	كما في 1 يناير 2020
2,712,181	936,675	385,894	(65,651)	1,267,875	29,152	158,235	0	إضافات خلال 2020
42,112,402	936,675	2,051,874	365,014	5,454,000	2,054,659	18,359,648	12,890,532	كما في 31 ديسمبر 2020
الإهلاك:								
4,364,897	0	1,329,113	383,136	1,100,706	657,128	894,814	0	كما في 1 يناير 2020
1,232,684	0	136,729	(48,939)	522,057	257,369	365,468	0	الإهلاك خلال 2020
5,597,581	0	1,465,842	334,197	1,622,763	914,497	1,260,282	0	كما في 31 ديسمبر 2020
36,514,821	936,675	586,032	30,817	3,831,237	1,140,162	17,099,366	12,890,532	الصافي كما في 31 ديسمبر 2020

(12) أصول غير ملموسة (برمجيات):

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
6,325,405	7,369,997	كما في 1 يناير
1,044,592	10,180,086	إضافات خلال العام
7,369,997	17,550,083	
(5,526,395)	(8,441,284)	الإطفاءات كما في 31 ديسمبر
9,108,799	9,108,799	

(13) أعمال تحت التنفيذ:

قيمة مبانٍ وبرمجيات تحت التنفيذ.

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
1,539,942	8,730,078	كما في 1 يناير
8,119,161	20,547,502	إضافات خلال العام
-	(8,730,078)	أعمال منتهية تم رسملتها خلال العام
(929,025)	-	استبعادات خلال العام
8,730,078	20,547,502	

(14) أصول أخرى:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
319,773	-	رسوم شراء نقد أجنبي - اعتمادات
2,815,714	10,061,642	ضمانات ماستر كارد، وويسترن يونيون، وكهرباء، وهاتف
1,984,087	-	صكوك مقاصة معلقة
-	913,552	الحسابات المدينة
145,590	140,620	مصاريف قضائية
1,456,668	70,004	مخزون قرطاسية وبطاقات
986,436	21,146,254	بضاعة بالطريق
1,179,531	2,597,481	أخرى
8,887,799	34,929,553	

(15) ودائع زبائن:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
900,677,422	384,928,001	ودائع تحت الطلب / إيضاح (1-15)
3,285,348	2,845,699	ودائع لأجل / توفير
21,711,169	193,503,246	تأمينات نقدية مستلمة / إيضاح (2-15)
925,673,939	6581,276,94	

(1-15) ودائع تحت الطلب زبائن:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
745,783,669	256,879,285	ودائع تحت الطلب / مؤسسات
154,893,753	128,048,716	ودائع تحت الطلب / أفراد
900,677,422	384,928,001	

(2-15) تأمينات نقدية مستلمة:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
18,551,221	190,425,947	تأمينات اعتمادات مستندية
-	263,831	تأمينات مستندات برسم التحصيل
2,646,494	2,575,209	تأمينات خطابات ضمان
513,454	238,259	تأمينات نقدية مستلمة مقابل اعتمادات صندوق التشغيل
21,711,169	193,503,246	

(16) المخصصات اخرى:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
3,485,949	4,414,124	مخصص مخاطر عامة / ايضاح (1-16)
1,163,879	1,427,733	مخصص إجازات / ايضاح (1-16)
4,649,828	5,841,857	

(1-16) حركة المخصصات الأخرى:

مخصص إجازات		مخصص مخاطر عامة		
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	
1,059,162	1,163,879	4,309,856	3,485,949	رصيد 1 يناير
268,014	375,000	2,000,000	1,700,000	المكون خلال السنة
(163,297)	(111,146)	(2,823,907)	(771,824)	المدفوع خلال السنة
1,163,879	1,427,733	3,485,949	4,414,125	

(17) التزامات أخرى:

2020	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
31,369,941	16,233,429	أوامر دفع (صكوك و حوالات)
8,434,282	10,569,834	مصروفات مستحقة
6,356,292	6,394,992	ضرائب
132,239	100,168	دائنون مختلفون
1,417,136	5,364,310	مدفوعات ماستر كارد
502,414	502,414	توزيعات ارباح معلقة
8,309,349	9,629,924	إلتزامات أخرى / إيضاح (1-17)
56,521,653	48,795,071	

(1-17) التزامات أخرى:

2020	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
1,715,973	1,610,815	أرصدة غير مطالب بها
6,593,376	8,019,109	فواتير تحت التنفيذ - وسيط
8,309,349	9,629,924	

(18) رأس المال و الاحتياطي القانوني واحتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف:

رأس المال:

رأس مال المصرف 100 مليون دينار ليبي مكتتب فيه ومدفوع بالكامل، أسهم رأس المال مقسه الى 10 مليون سهم، بقيمة إسمية تبلغ 10 دينار للسهم الواحد، وأسهم رأس المال أسهم عادية.

علاوة الاصدار:

في إطار عملية رفع رأس المال فقد قررت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 25 ابريل 2018، بأن يتم بيع الاسهم المطروحة للاكتتاب، للمساهمين القدامى بمبلغ 20 دينار منها 10 دينار علاوة إصدار وأن يتم بيع الاسهم المطروحة للاكتتاب للمساهمين الجدد بمبلغ 30 دينار منها 20 دينار علاوة اصدار.

الاحتياطي قانوني:

تمشياً مع متطلبات النظام الاساسي للمصرف فإنه يتطلب إقتطاع نسبة 25% من الارباح السنوية الصافية وتضاف لحساب الاحتياطي القانوني الى ان يبلغ الاحتياطي القانوني نصف رأس المال المدفوع، بعد ذلك يتم إقتطاع نسبة 10% على الأقل من الارباح السنوية الصافية وتضاف لحساب الاحتياطي القانوني الى أن يتساوى مع رأس المال المدفوع.

احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف:

بالإشارة لرسالة مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بتاريخ 11/3/2021 بشأن عدم ترحيل فروقات إعادة التقييم ارسدة النقد الأجنبي إلى قائمة الدخل، الناتج عن تغيير سعر الصرف، وعوضاً عن ذلك يتم تكوين احتياطي تحت مسمي (إعادة تقييم أسعار الصرف).

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
-	91,277,285	احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف
-	91,277,285	المجموع

(19) إيرادات التمويل الاسلامية:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
2,396,006	46,675	ايرادات مساومة
3,304,027	899,071	ايرادات مرايحة
7,350	121,062	ايرادات إجارة
133,206	-	ايرادات مضاربة
1,066,808	1,066,808	

(20) إيرادات العمولات:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
14,066,439	18,529,597	اعتمادات مستندية
77,636	849,316	خطابات ضمان
1,386,723	4,399,507	عمولة حوالات
302,897	859,257	عمولة ماستر كارد
7,575,510	6,965,551	عمولة حسابات جارية
1,559,607	1,282,749	عمولة خدمات استشارية
2,547,781	2,791,378	عمولة استخدام بطاقات (ماستر-دفع مسبق - الفضية)
2,394,644	1,723,347	عمولة نقاط البيع
430,775	193,614	عمولة تطبيق أتيب
2,438,793	1,571,345	عمولة بطاقات محلية
2,183,872	1,519,380	عمولات اخرى
34,964,677	40,685,041	

(21) نفقات الموظفين:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
7,450,755	8,795,951	الرواتب
4,754,037	5,073,094	المكافآت والعلاوات
40,974	54,524	دمغة على المرتبات
925,332	910,080	الضمان الاجتماعي
244,121	150,974	تكاليف تدريب الموظفين
301,081	320,139	النفقات الطبية للموظفين
218,829	338,897	مصاريف مخصص إجازات الموظفين
23,746	138,066	بدل سكن
90	-	مصاريف أخرى
13,958,965	15,781,725	

(22) مصاريف ادارية و عمومية:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
2,469,016	718,581	مصاريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
168,996	395,736	ضرائب ورسوم
288,798	1,039,887	سفر وتنقلات
877,000	400,000	صندوق ضمان المودعين
940,608	2,505,978	نظافة وصيانة
1,118,493	412,222	مستشارين ومدقي الحسابات
670,272	723,872	إيجارات مقار فروع
644,442	1,994,384	تسويق وإعلان
692,895	665,903	الامن والحماية
377,738	619,275	اشتراكات
51,347	102,037	قرطاسية
96,946	239,634	تأمين
41,725	136,696	السويقت
29,768	1,003,897	أتعاب قانونية
1,471,624	3,736,325	مصاريف بطاقات ماستر كارد
101,929	295,372	مصروفات أخرى
164,983	209,396	مصاريف كوفيد - 19
-	594,983	مصاريف سنوات سابقة
10,206,580	15,794,178	

(1-22) مخصص ضرائب:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
5,280,000	6,368,457	الضرائب
5,280,000	6,368,457	المجموع

(23) النقد وما في حكمه كما في بيان التدفقات النقدية:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
1,044,191,536	628,726,156	نقد وارصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
(146,567,773)	(61,602,582)	احتياطي الزامى لدى مصرف ليبيا المركزي
115,032,032	213,486,002	ارصدة لدى مصارف اخرى
1,012,655,795	780,609,576	

(24) حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي المصرف:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
15,830,654	20,140,244	صافي الربح العائد لمساهمي المصرف / دينار
10,000,000	10,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية / سهم
1.583	2.014	

(25) الالتزامات المحتملة:

2020	2021	
دينارليبي	دينارليبي	
538,068	18,123,920	خطابات ضمان محلية
22,859,819	208,646,076	اعتمادات مستندية خارجية
23,397,887	226,769,996	

(26) القضايا:

هناك دعاوى مقامة ضد المصرف لاتزال تحت التداول وبحسب محامي المصرف والادارة القانونية أنه من غير المتوقع أن تكون هناك مطالبات مهمة نتيجة هذه الدعاوى. كما أن هناك دعاوى مقامة من قبل المصرف على الغير، وبحسب محامي المصرف والادارة القانونية أنه من المتوقع ان يكون فيها احكام لصالح المصرف بنسبة تتجاوز 80%.

(27) تقرير المتطلبات القانونية:

- 1 - يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية (آلية) منتظمة، وفقا لمتطلبات القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.
- 2 - تم الاطلاع على بيان التزامات مجلس الإدارة المشار اليه في المادة 183 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.

(28) إعادة التبويب:

تم اعادة تبويب بعض ارقام بيانات سنة 2020 لأغراض المقارنة مع بيانات سنة 2021 وإن عملية إعادة التبويب هذه لا يوجد لها أثر على نتيجة النشاط او حقوق الملكية.



9

تقرير هيئة
الرقابة التشريعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

السادة المحترمون: أعضاء الجمعية العمومية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار
تحية طيبة أما بعد،

استناداً إلى القانون رقم 1 لسنة 2005 م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) سنة 2012م، وما تضمنه من ضوابط لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية. وبالإشارة إلى النظام الأساسي المعدل لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، وإلى اعتماد الجمعية العمومية بالمصرف لهيئة الرقابة الشرعية خلال اجتماعها المنعقد في 3 يوليو 2022م، فإنه يطيب لهيئة أن ترفع إليكم تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

أولاً: نشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف

تلقت الهيئة كريم انتباه السادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية إلى أن الأصل في عمل مصرف السراي للتجارة والاستثمار هو ممارسة العمل المصرفي التقليدي وتماشياً مع متطلبات المرحلة؛ قرّر المصرف ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية كنشاط مكمل لنشاطه الأصلي، وليس بديلاً عنه، من خلال فرعه الإسلامي في مدينة طرابلس، ومركزي نماء تمويل في مدينتي طرابلس وبنغازي.

ثانياً: اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية

عقدت هيئة الرقابة الشرعية جملة من الاجتماعات الدورية خلال السنة محل التقرير، حيث بلغ عدد اجتماعاتها ست اجتماعات فقط.

ثالثاً: أعمال هيئة الرقابة الشرعية

قامت هيئة الرقابة الشرعية بالعديد من الأعمال والإنجازات التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1. إصدار مجموعة من الفتاوى الشرعية، رداً على الاستفسارات الواردة إليها من إدارة المصرف.
2. اعتماد خطة العمل الأولية لإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي.
3. المصادقة على دليل المراجعة والتدقيق الشرعي.
4. المصادقة على السياسة الائتمانية والتمويلية للمصرف.
5. الاطلاع على تقرير نشاط إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي لسنة 2021م.
6. الاطلاع على القوائم المالية الختامية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

رابعاً: رأي هيئة الرقابة الشرعية

بعد أن أتاحت إدارة المصرف لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع على الدفاتر والسجلات وتقارير إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي، وحصلت على البيانات اللازمة لتمكينها من القيام بواجب الرقابة على نشاطها المنفذ خلال السنة المالية محل التقرير، فإن الهيئة تؤكد بأن ما أطلعت عليه قد أجري وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما تؤكد الهيئة أن مسؤوليتها تنحصر في إبداء الرأي المستقل بالاعتماد على مراقبتها لعمليات المصرف المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية، وفي إعداد التقرير السنوي لجمعيتكم الموقرة، بينما تقع مسؤولية تنفيذ أعمال الصيرفة الإسلامية على عاتق الإدارة التنفيذية للمصرف.

مع ملاحظة ما يلي:

1. التزام إدارة المصرف بمتطلبات المعيار رقم (9) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي المتعلق بالقوائم المالية والحسابات التي يجب أن يُعدها المصرف عند تقديم نشاط مصرفي إسلامي كجزء من نشاطه التقليدي.

2. الالتزام باحتساب نسبة أصول النشاط المصرفي الإسلامي إلى مجموع أصول النشاط المصرفي التقليدي بالمصرف، وكذلك نسبة صافي دخل النشاط المصرفي الإسلامي في صافي الدخل المصرفي التقليدي.

و في ختام هذا التقرير؛ تثنى هيئة الرقابة الشرعية الجهود المبذولة من قبل إدارة المصرف لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية، وتبدي ارتياحها للتعاون القائم بينها وبين الإدارة التنفيذية في هذا الجانب، ومن جهة أخرى تذكر الهيئة جميع المساهمين بتقوى الله - تعالى - وببذل الجهد في توجيه هذه المؤسسة إلى العمل المصرفي الذي ينفع العباد والبلاد، وتدعو الله - عز وجل - أن يوفقنا جميعًا إلى ما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والله تعالى أعلى وأعلم
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار

التوقيع	الصفة	الإسم	
	رئيس هيئة الرقابة الشرعية	أ.د. عادل سالم الصغير	1
	عضو هيئة الرقابة الشرعية	د. طاهر علي الشاوش	2
	عضو هيئة الرقابة الشرعية	أ. وليد رمضان سالم	3





10

إستراتيجيتنا

إستراتيجيات إدارات أتيب

3

إستراتيجية الامتثال

2

إستراتيجية عمليات المكتب الخلفي

1

إستراتيجية تقنية المعلومات

6

إستراتيجية الأعمال

5

إستراتيجية الإدارة المالية

4

إستراتيجية الائتمان والمخاطر

9

إستراتيجية العمليات التجارية الدولية

8

إستراتيجية الموارد البشرية

7

إستراتيجية المراجعة الداخلية

إستراتيجيتنا

1 إستراتيجية تقنية المعلومات

- 1- تصدر الريادة التقنية في القطاع المصرفي لتقديم أفضل الخدمات
- 2- العمل بشكل وثيق مع جميع الإدارات لفهم احتياجاتهم الوظيفية من أجل تطوير الحلول التي تمكن المصرف من أن يكون الأفضل
- 3- استخدام تقنية المعلومات باستمرار لتحسين كفاءتنا
- 4- التأكد من أن جميع فروعنا مربوطة ومتصلة ببعضها
- 5- ضمان حماية وأمان البيانات باستخدام أفضل النظم والإجراءات الأمنية
- 6- ضمان استمرارية المصرف عبر وضع خطة التعافي من الكوارث وإنشاء موقع تشغيل بديل

2 إستراتيجية عمليات المكتب الخلفي

- 1- إعداد هيكلية لعمليات المكتب الخلفي تضمن دعم ومتابعة المهام بكفاءة وفعالية
- 2- بناء منظومة للعلاقات بين الإدارات تضمن متابعة وإنجاز جميع الالتزامات والمهام
- 3- التأكد من أن تطبيقنا لمفهوم اعرف زبونك متوافق مع المعايير الدولية
- 4- إعداد قاعدة بيانات لجميع التشريعات والقوانين وضمان الالتزام بها
- 5- تعزيز روح الشراكة بين المكتب الخلفي والمكتب الأمامي
- 6- ضمان تطوير وتنفيذ إجراءات التشغيل القياسية باستمرار
- 7- سرعة تمرير الصكوك وتسوية الأرصدة لتفادي أي نشاط غير قانوني محتمل

3 إستراتيجية الامتثال

- 1- ضمان الامتثال لجميع التشريعات المحلية والدولية
- 2- بذل جميع الجهود لترسيخ ثقافة الامتثال
- 3- تعزيز آلية المراقبة الداخلية
- 4- تطبيق أفضل ممارسات مكافحة غسيل الأموال
- 5- التوعية المستمرة للموظفين حول أحدث القوانين والمناشير المصرفية

4 إستراتيجية الائتمان والمخاطر

- 1- ضمان إعداد إستراتيجية واضحة للائتمان والمخاطر والتوعية حولها داخل المصرف
- 2- تجهيز منظومة مصفوفة الائتمان والمخاطر
- 3- العمل مع مسؤولي العلاقات لاستقطاب زبائن جدد
- 4- تجهيز منظومة تقييم لتقدير احتياجات الزبائن
- 5- العمل مع إدارة الخزينة لمتابعة المخاطر الدولية
- 6- ترسيخ ثقافة مقاومة للمخاطر داخل المصرف

5 إستراتيجية الإدارة المالية

- 1- ضمان إغلاق الميزانيات السنوية بنهاية الربع الأول من كل سنة لاحقة
- 2- تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بتقارير مالية شهرية
- 3- العمل مع الإدارات الأخرى على تقدير وتحضير الميزانيات والتكاليف
- 4- تقديم المشورة لخفض نسبة التكاليف إلى الدخل إلى 55%
- 5- ضمان مراقبة استثماراتنا بشكل صحيح
- 6- تطوير مراكز التكاليف المشتركة بين الإدارات
- 7- العمل مع الموارد البشرية لتحديد تكاليف الموظفين

7 إستراتيجية المراجعة الداخلية

- 1- إعداد وتنفيذ مراجعة داخلية منتظمة
- 2- ضمان الامتثال لجميع الإجراءات التشغيلية
- 3- تقديم تقارير المراجعة والتوصيات
- 4- إعداد تقارير تحذيرية تسمح للإدارة بسرعة تحديد المخاطر ومعالجتها

9 إستراتيجية العمليات التجارية الدولية

- 1- ضمان الامتثال بتشريعات UCP 600
- 2- العمل مع مسؤولي العلاقات لإعداد وتصميم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الزبائن
- 3- تنفيذ المعاملات بنسبة خطأ 0%
- 4- تحديثات فورية بحالة المعاملات
- 5- بناء سمعة تتميز بالدقة والانتظام في العمل

6 إستراتيجية الأعمال

- 1- غرس ثقافة خدمة الزبائن (الزبون دائماً على حق)
- 2- ضمان توفير خدمات مميزة وذات جودة عالية
- 3- فهم احتياجات الزبائن وتقديم الحلول لهم
- 4- استقطاب 80% من أعمال الزبائن
- 5- ترسيخ ثقافة بيع المنتجات والخدمات بين إدارات المصرف
- 6- مراقبة المنافسين وعروضهم
- 7- العمل بشكل وثيق مع الائتمان والمخاطر والعمليات
- 8- وضع أهداف لمسؤولي العلاقات
- 9- تكريس التقدم التقني لخدمة الزبائن
- 10- ضمان تمتع الزبائن بتجربة استثنائية داخل فروعنا
- 11- إبلاغ الزبائن بآخر التحديثات التشريعية والقانونية
- 12- معدل استبقاء الزبائن يجب أن يصل إلى 99%

8 إستراتيجية الموارد البشرية

- 1- اجتذاب أفضل المواهب في القطاع المصرفي
- 2- تصميم مسارات مهنية للدفع في اتجاه الامتياز والتفوق
- 3- إعداد برامج تدريبية قيادية لبناء قادة المستقبل
- 4- وضع خطة مرتبات ومكافآت مهنية تحفز الموظفين ذوي الأداء المتميز
- 5- إعداد هيكل تنظيمي يتميز بالفعالية والمرونة
- 6- بناء ثقافة المصرف على الإيجابية والنجاح في تقديم الخدمات والتركيز على الزبون والولاء الوظيفي والعمل الجماعي

